الفصل الثاني

إثراء الدين والعقل والنسل والمال

في الوقت الذي لا يتسنى فيه تحقيق القصد الأصلي للشريعة المتمثل في تحقيق مصالح العباد ودفع الضرر عنهم إلا من خلال إصلاح النفس البشرية، فإن من الضروري صيانة المقاصد الأساسية الأربعة الأخرى أيضاً (الدين والعقل والنسل والمال)، حيث إن لكل من هذه المقاصد الأربعة دور في إصلاح النفس البشرية وإثرائها. وإذا لم تتم تقوية هذه المقاصد الأربعة في ظل ما ينشأ من تحديات في الظروف الراهنة، يصبح من غير الممكن تحقيق الحد الأمثل من الفلاح للأجيال الحاضرة والقادمة، وقد يهدد ذلك بقاء الحضارة نفسها.

تقوية الدين (الشكل رقم 3)

إن أول سؤال قد يتبادر إلى ذهن القارئ هو لماذا وُضع الدين في المرتبة التالية للنفس مباشرة، في عالم اليوم الذي أصبحت فيه نزعات العلمانية والتحررية والمادية هي السائدة؟ وهل للدين حقاً الأهمية التي يبرزها ترتيب المقاصد على هذا النحو؟

المنظور الديني للعالم

إن الحقيقة التي لا جدال حولها، على أية حال، هي أن كون البشر هم غاية التنمية ووسيلتها يقتضي منح إصلاحهم وفلاحهم الأهمية القصوى. والمنظور الديني للعالم هو الذي يتمتع بالقدر الأكبر من الإمكانات لإصلاح النفس البشرية على نحو يضمن تحقيق كل الحاجات الروحية والمادية للشخصية الإنسانية التي وردت الإشارة إلى ملامحها في ما تقدم. ويستطيع المنظور الديني للعالم القيام بذلك من خلال جعل الحياة ذات معنى وغرض، وتصويب الجهد الإنساني نحو الوجهة الصحيحة، وتحويل الأفراد إلى صنف أفضل من البشر عبر تغيير سلوكهم، وأنماط حياتهم، وأذواقهم، وخياراتهم، ومواقفهم فيما يخص أنفسهم وخالقهم وغيرهم من البشر، وما لديهم من موارد وبيئة. وفي ذلك يقول القرآن الكريم صراحة ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: 14-15]، وأنظر أيضاً الشمس: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: 9-10]. ولذلك فقد أكد كل علماء المسلمين أهمية إصلاح البشر والدور الذي يؤديه الدين في مثل هذا الإصلاح.

وقد توصل توينبي ودورانتس (Toynbee and Durants) إلى رأي صائب، بعد دراسة مكثفة للتاريخ، وهو أن الارتقاء الأخلاقي والتضامن الاجتماعي لا يمكن تحققهما في غياب الدور الذي تؤديه الأديان. ويقول توينبي "إن الأديان تقوم بتكريس حسّ الالتزام الاجتماعي بين أشياعها وليس بتحطيمه" وإن "الأخوة

البشرية تقوم على فرضية الأبوة الإلهية - الأمر الذي يعني في الجهة المقابلة أن إسقاط فكرة الأب المقدس للأسرة الإنسانية من الحسبان يجعل من غير الممكن إيجاد رابط بديل، ذي طبيعة إنسانية خالصة، يجدي لجمع الجنس البشري على صعيد واحد"[1]. كما أن ويل وأريل دورانتس (Will and Ariel Durants) لاحظا أيضاً في كتابهما القيم "دروس التاريخ" (The Lessons of History) أنه "لا يوجد مثال يذكر في التاريخ السابق لعصرنا لمجتمع حافظ بنجاح على الحياة الأخلاقية دون دعم ديني"[2].

---

(1) انظر:
Toynbee, Somervell's abridgement, 1958, Vol. 2, p. 380 and Vol. 1, pp. 495 -96

(2) انظر: Will and Ariel Durants, 1968, p. 51.

obeikan.com

الشكل رقم (3)

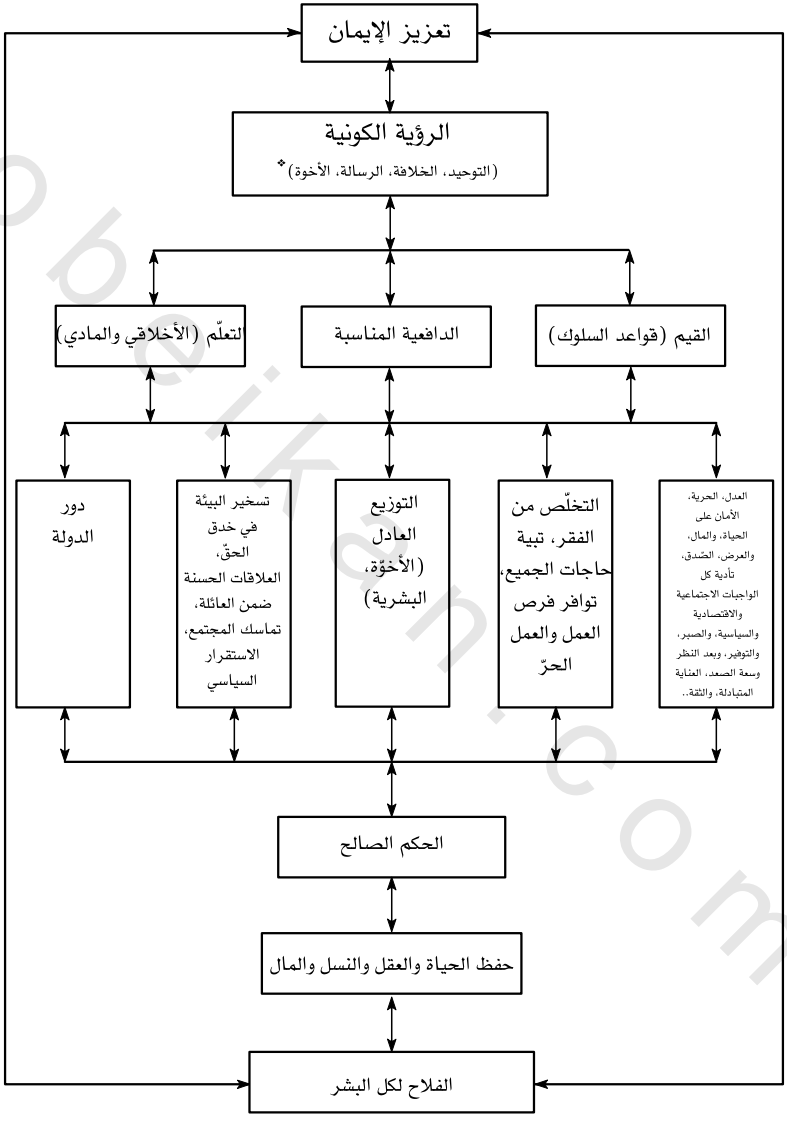

obeikan.com

القيـم

يقودنا ما تقدم من نقاش إلى التساؤل لماذا يستحيل تحقيق الارتقاء الأخلاقي والتضامن الاجتماعي دون أسسٍ دينية تدعمه؟ وجواب هذا التساؤل هو أن أهم شرطين للارتقاء الأخلاقي هما: أولاً، وجود القيم أو قواعد السلوك التي تحظى بقبول واسع وغير مشروط يُكسِبُها الأولوية المطلقة، وثانياً، مراعاة كل فرد لتلك القيم أو قواعد السلوك وإحساسه بالالتزام الأخلاقي بها، وتعرُّض كل من يتجاوزها للوم. ويقودنا هذا إلى تساؤل آخر هو كيف يمكن الوصول إلى قيم تحظى بالقبول غير المشروط والمراعاة من قبل كل فرد؟ وهل يمكن الوصول إلى مثل تلك القيم عبر مفهوم "العقد الاجتماعي" (Social Contract) كما اقترح بعض الفلاسفة العلمانيين المحدثين وعلماء السياسة؟ إن جواب هذا السؤال سيكون بالإيجاب فقط إذا كان جميع المشاركين في الحوار المتعلق بصياغة العقد الاجتماعي متساوين اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً كي تصبح مكانتهم متساوية عند وضع القواعد المطلوبة. وحيث إن مثل هذا التساوي لا يمكن وجوده، سيسيطر الأغنياء والأقوياء على عملية اتخاذ القرار، وسينتهي الأمر إلى وضع قواعد تخدم المصالح الخفية لهؤلاء الأغنياء والأقوياء. وسيُحبط هذا القبول العام لتلك القواعد ومراعاتها. ومن ثم يصبح من الضروري إسناد هذه المهمة إلى طرف خارجي يتمتع بمطلق العلم والإحسان، ويمتاز بالحياد، ويعلم نقاط القوة والضعف لدى جميع البشر، ويعدل بينهم في المعاملة، ويُعنى بفلاحهم جميعاً دون تمييز، ولا تقف قدرته عند معرفة الآثار الناتجة عن ما

شرع من قواعد على المدى القصير فقط، وإنما تمتد لمعرفتها على المدى الطويل أيضاً. فمن ذا الذي هو أقدر على الاضطلاع بهذا الدور سوى خالق هذا الكون، وخالق البشر أنفسهم؟

ولقد أنجز الخالق سبحانه وتعالى هذه المهمة. ووفقاً للمنظور الإسلامي للعالم، وكما ذكرنا من قبل، فقد بعث الخالق سبحانه وتعالى بالهدى من عنده إلى كافة الناس وفي مختلف الأزمان عبر سلسلة من رسله (وهم جميعاً من البشر)، بمن فيهم إبراهيم وموسى وعيسى، وخاتمهم محمد، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم جميعاً. ولذلك هنالك استمرارية وتشابه في المنظور الدنيوي الأساسي والنظام القيمي للأديان السماوية كلها إلى حد ضمن بقاء الرسالة السماوية ونقاءها عبر العصور. والبشر كخلفاء لله سبحانه وتعالى على الأرض مطالبون بالمراعاة المخلصة لهذه القيم المسداة إليهم من خالقهم سبحانه وتعالى. وتلك هي المهمة المنوطة بهم خلال فترة إقامتهم المؤقتة في هذه الدنيا. وإذا أحسن البشر استخدام الموارد النادرة المتاحة لهم، وتعاملوا فيما بينهم وفق هذه القيم، فإن ذلك لا يتيح لهم فقط ضمان تحقيق الفلاح للكل، وإنما يمكنهم أيضاً من حماية البيئة بما فيها الحيوانات والطيور والحشرات. والالتزام الأخلاقي الاجتماعي (Social Morality)، كما أشار بحق شادويك (Schadwick)، "يقوم على معايير متفق عليها وإجماع يُعد أمراً بديهياً غير قابل للمناقشة". وكما يرى شادويك فإن "الالتزام الأخلاقي لم ينفصل عن الدين طوال تاريخ الجنس البشري، باستثناء حالات بعض

المجتمعات البشرية الصغيرة"[3]. ومن ثم فقد كان برنارد وليامز (Bernard Williams) محقاً حين لاحظ أن "الالتزام الأخلاقي لم يكن من مبتكرات الفلاسفة"[4].

التحفيز السليم

ومهما يكن، فإننا حتى إذا حصلنا على القيم التي تحظى بالقبول الواسع وغير المشروط، نواجه التساؤل عن كيفية ضمان مراعاة كل فرد لتلك القيم. ذلك لأن مراعاة تلك القيم تتطلب درجة معينة من التضحية بالمصلحة الشخصية من جانب الأفراد. فكيف إذاً تساعد العقيدة في تحفيز الفرد لمراعاة تلك القيم، والوفاء بالتزاماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتطلب تضحية بالمصلحة الشخصية؟ إن العقيدة تعمل على إتاحة ذلك من خلال طرح منظور طويل الأمد للمصلحة الشخصية يمتد إلى ما بعد هذه الحياة الدنيا الفانية إلى الحياة الأبدية في الدار الآخرة. ويستطيع الفرد خدمة مصلحته الشخصية في هذه الدنيا عبر الأنانية وعدم الوفاء بالالتزامات تجاه الآخرين، غير أن مصلحة الفرد في الدار الآخرة لا تتحقق إلا عبر الوفاء بكل هذه الالتزامات.

وهذا المنظور طويل الأمد للمصلحة الشخصية، ومسؤولية الفرد أمام الله عز وجل، والثواب والعقاب في الآخرة، هي التي تمتلك القدرة على تشكيل الحافز للأفراد والمجتمعات للصدق

---

(3) انظر: Schadwick, 1975, pp. 229 and 234.

(4) انظر: Williams, 1985, p. 174.

في أداء التزاماتهم حتى إذا كان ذلك سيضر بمصالحهم الشخصية قصيرة المدى. ولا شك في أن من التمادي في التيه أن يضحي الفرد بفلاحه الأبدي من أجل مصلحة دنيوية عاجلة. وهذا البعد المتمثل في المصلحة الشخصية طويلة المدى جهله الاقتصاد التقليدي بعد انغماسه في المنظور العلماني للعالم الذي طرحته حركة التنوير. ولذا فإن الاقتصاد التقليدي لا يملك آلية لتحفيز الأفراد للتضحية من أجل فلاح الآخرين.

التعليم

ومهما يكن، فإن وجود القيم ونظام التحفيز نفسه لا يشكل معيناً قوياً ما لم يدركهما الناس. ولذلك يحتم الإسلام على كل مسلم أن يسعى إلى الفهم السليم ليس فقط للمنظور الإسلامي للدنيا والقيم الإسلامية، وإنما في المجالات المعرفية والتقنية المعاصرة (أنظر الفقرة السابقة حول العقل). فجدوى ذلك لا تنحصر فقط في تمكين المسلمين من أن يصبحوا مسلمين أفضل، وفتح فرص التوظف والعمل المستقل أمامهم، وتمكينهم من الاهتمام بشؤونهم وحفظ كرامتهم، وإنما يتعدى ذلك إلى تمكين مجتمعاتهم من تسريع التنمية، والحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة. وسيزداد كل ما تقدم تعزيزاً إذا تم إصلاح النظام المالي أيضاً بحيث يصبح قادراً على توفير التمويل لقطاع عريض من المجتمع، على أساس الصيغ التمويلية الإسلامية[5].

(5) هناك قدر كبير من الأدبيات المتاحة حالياً حول الموضوع، والتي =

البيئة الداعمة للبر والتكافل الأسري والاجتماعي

يستهدف الإسلام أيضاً تهيئة بيئة داعمة تفضي إلى البر وتعزيز التكافل الأسري والاجتماعي، وتشجيع الرعاية المتبادلة والتعاون بين الأفراد. وفي غياب مثل هذه البيئة قد تضعف القيم ونظام التحفيز. فصلاة الجماعة، وصوم رمضان، والزكاة والحج، إلى جانب احترام المجتمع وتقديره لمن يراعون القيم الأخلاقية، واحتقاره لمن لا يراعونها (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) تشكل جزءاً من البرنامج الإسلامي لتهيئة مثل هذه البيئة الداعمة.

ووجود مثل هذه البيئة قد يعين على تعزيز الفضائل المطلوبة في الأفراد، ويحد من الرذائل التي تحول دون تحقيق الأهداف الاجتماعية الإنسانية. وعلى سبيل المثال فإن تشجيع العيش البسيط والحد من الاستهلاك بتبذير وإسراف قد يحد من زيادة الطلب على الموارد. وسيفضي هذا ليس فقط إلى إتاحة قدر أكبر من الموارد لإشباع الحاجات عموماً، الأمر الذي يُعد ضرورياً لتعزيز الوئام الاجتماعي، وإنما سيشجع أيضاً على الادخار والاستثمار، ومن ثم يدعم التوظيف والنمو. وقد أدى غياب النقاش الجاد حول هذه القيم والبيئة الداعمة في أدبيات الاقتصاد الجزئي إلى وجود فجوة بينه وبين الاقتصاد الكلي. وفي ظل عدم وجود نقاش حول اتجاهات السوق والأذواق والتفضيلات

= لا يمكن رصدها هنا، ويستطيع القارئ أن ينظر مثلاً: Chapra, 2007a and 2007b.

المطلوبة لدى الأفراد والأسر والشركات لتحقيق الأهداف الإنسانية للاقتصاد الكلي، ستبقى تلك الأهداف معلقة في الهواء من غير دعم. ولذلك فإن الأهداف الإنسانية للاقتصاد الكلي تفتقر إلى الانسجام مع الاقتصاد الجزئي نتيجة للتركيز المفرط من قبل الاقتصاد الجزئي على النزعة الفردية وخدمة المصلحة الشخصية من خلال تعظيم الثروة وإشباع الرغبات.

إن حركة التنوير في القرن السابع عشر حاولت التقليل من أهمية مثل هذا الدور للدين في الغرب من خلال طرح منظورها المادي للعالم. ومهما يكن، فإنها لم تحقق سوى نجاح جزئي فقط نظراً لأن القيم المسيحية ظلت سائدة إلى أن أخذت في الضعف شيئاً فشيئاً. وقد أثارت النتائج غير المقبولة لهذه التطورات إعتراضات أدت إلى بدء عودة المنظور الديني للعالم في مختلف أنحاء العالم[6]. وقد كان شويزر (Schweitzer)، الحائز على جائزة نوبل، محقاً حين أوضح أن "فقدان الأساس الأخلاقي يقود إلى انهيار الحضارة حتى حين تكون قوى الطبيعة الفاعلة الأقوى عاملة في جوانب أخرى"[7]. ومن ثم فهو يرى أن "السيطرة الأخلاقية على تصرف البشر أهم بكثير من السيطرة على الطبيعة"[8] كما ذكر منذ عهد قريب بنيامين فريدمان

(6) اعترف مؤخراً محررا Religion in Cotemporary Europe أنهما يريان بداية النهاية لمائتي عام من العداء للدين .(Fulton and Gee, 1994)

(7) انظر: Schweitzer, 1949, p.xii.

(8) انظر: Schweitzer, 1949, pp. 22 - 23, 38 - 39, 91

(Benjamin Friedman)، الأستاذ في جامعة هارفرد، في كتابه الصادر مؤخراً، أن النمو الأخلاقي والنمو الاقتصادي يسيران يداً بيد يعزز كلاهما الآخر[9]. وقبل هؤلاء الكتاب الغربيين بوقت طويل منح الغزالي والشاطبي وعدد من العلماء المسلمين الآخرين أهمية كبيرة للعقيدة في تحقيق الفلاح الإنساني.

ومن الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا المقام السؤال عما إذا كان إضفاء العقيدة على الصورة سيحد من الحرية البشرية؟ وليس الأمر كذلك بالضرورة، حيث إن البشر سيظلون أحراراً وقادرين على الاختيار من حيث التقيد بمتطلبات عقيدتهم أو رفضها. وحرية الاختيار هذه ورد تأكيدها في عديد من الآيات القرآنية، وتقول إحداها ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: 29]. ومهما يكن، فحتى حين يرفضون العقيدة فإن البشر لا يمكن أن تكون لهم الحرية المطلقة. ففي كل مجتمع هنالك قيود على الحرية تتمثل في قواعد السلوك. فعلامة المرور الحمراء مثلاً هي أيضاً قيد على حرية الفرد، غير أن لا أحد يعترض عليها نظراً لمعرفة الكل لكونها تحقق مقاصدها بالمساهمة في منع وقوع الحوادث، وحماية الناس من الأذى، ومن ثم تعزيز الفلاح.

سلطان الدولة

إن العقيدة وحدها، على أية حال، قد لا تؤدي إلى تحقيق

(9) انظر: Friedman, 2005.

الفلاح الإنساني. ولعل مما يناقض الواقع افتراض أن أفراد المجتمع جميعاً سيتمتعون بالوعي الأخلاقي في كافة المجتمعات الإنسانية نتيجة لإيمانهم بالله سبحانه وتعالى وبمسؤوليتهم أمامه في الدار الآخرة. بالإضافة إلى ذلك، فحتى إذا تمتع الفرد بالوعي الأخلاقي فإنه قد يجهل ببساطة الأولويات الاجتماعية لاستخدام الموارد. وهذا يحتم على الدولة القيام بدور تكميلي. وقد قال الرسول ﷺ في نص واضح "إن الله ليزع بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن"[10]. فالقرآن يعطي القيم فقط، ولا يفرض إنفاذها بنفسه، إذ أن ذلك دور الدولة. ولذا فإن من المسؤولية الأخلاقية والقانونية للدولة ضمان العدل وفلاح أفراد المجتمع، حيث قال الرسول ﷺ "ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة"[11]. كما ورد هذا الأمر أيضاً في كتابات عدد من الكتاب القدماء والمعاصرين. فالإمام حسن البنا على سبيل المثال، ركز على أن "الحكومة ولا شك قلب الإصلاح الاجتماعي كله فإذا فسدت أوضاعها فسد الأمر كله، وإذا صلحت صلح الأمر كله"[12].

---

(10) أورده الماوردي، 1955م، ص121.
كما ذكر ابن عاشور أن "من مقاصد الشريعة من التشريع أن يكون نافذاً في الأمة وأن يكون محترماً منا جميعاً، إذ لا تحصل المنفعة المقصودة منه كاملة بدون نفوذه واحترامه"، ابن عاشور، ص376.

(11) عن معقل بن يسار رضي الله تعالى عنه، أخرجه البخاري، ج 9، ص80، كتاب الأحكام، باب من استرعي رعية فلم ينصح.

(12) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، باب مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الاقتصادي، 1989م، ص255.

وعلى أية حال، فإن على الدولة محاولة القيام بهذه المهمة على نحو يجنبها ممارسة الشمولية والاستبداد، نظراً لأن الإفراط في كبح الحرية الفردية يضر بالمبادرة والابتكار من قبل الأفراد والمجموعات. ولأجل هذا فإن من الضروري وجود ضوابط وتوازنات فاعلة توجه الدولة، تتمثل في عدد من المؤسسات بما في ذلك الشورى (البرلمان)، والقضاء النزيه، والصحافة الحرة، والقوانين والأنظمة ذات الرؤية السليمة. وينبغي أن يكون كل ذلك مدعوماً بحوافز وموانع مادية سليمة لإرساء القاعدة الأخلاقية للمجتمع، وتهيئة البيئة الداعمة. وبالرغم من ذلك ليس ثمة مهرب من التنشئة الأخلاقية السليمة وتعليم الأفراد لتحفيزهم على القيام بالأعمال الصالحة والامتناع عن الأفعال الخاطئة، بمحض إرادتهم.

وكلما حظي الأفراد بحافز أكبر لتطبيق القيم الإسلامية من تلقاء أنفسهم، وازدادت قدرة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والمالية على تهيئة البيئة الملائمة لتحقيق نظام اجتماعي واقتصادي عادل، قل دور الدولة في فرض قواعد السلوك وتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة. إضافة إلى ذلك، كلما زادت مسؤولية القيادة السياسية نحو أفراد المجتمع، وزادت حرية التعبير وزاد نجاح الجهاز التشريعي والقضائي ووسائل الإعلام في فضح الظلم والفساد والمعاقبة عليهما، زادت قدرة الدولة الإسلامية على تحقيق التزاماتها. وثمة عدد من التقنيات المستخدمة لدى المجتمعات الأخرى لحماية المصلحة الاجتماعية ربما لزم تطبيقها حتى في الدول الإسلامية، إذا ثبت أن تلك التقنيات مجدية بالفعل.

إثراء العقل (الشكل رقم 4)

إن العقل هو السمة المميزة للجنس البشري وهو يحتاج إلى إثراء مستمر لتحسين مستوى المعرفة والقدرة التقنية لدى الفرد والمجتمع معاً، ودعم التنمية والفلاح الإنساني. ويرى الإمام الغزالي أن "العقل هو منبع العلم ومطلعه وأساسه، والعلم يجري منه مجرى الثمر من الشجرة، والنور من الشمس، والرؤية من العين، فكيف لا يشرف ما هو وسيلة السعادة في الدنيا والآخرة"[13]. فالتركيز على دور العقيدة في تحقيق الرؤية الإسلامية للتنمية لا يعني بالضرورة التقليل من أهمية العقل، إذ أن الوحي والإدراك المنطقي مثل قلب المرء وعقله ولكل منهما دور مهم في الحياة البشرية، ولا ينبغي الاستغناء عن أيٍّ منهما إذا أُريد بلوغ الدرجة القصوى الممكنة من الفلاح الإنساني.

والعقيدة هي التي ترسم التوجه الصحيح للعقل، وبدونها قد ينجرف العقل إلى سبل الغش واستغلال الغير وابتداع أسلحة الدمار الشامل. وفي ذات الوقت الذي يحتاج فيه العقل إلى التوجيه من العقيدة ليكون في خدمة الجنس البشري، تحتاج العقيدة أيضاً إلى الجهد العقلي للحفاظ على حيويتها وحراكها، والاستجابة بنجاح للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية المتغيرة، وتطوير التقنيات التي تسهم في تسريع التنمية رغم ندرة الموارد، والقيام بدور مهم في مضمار تحقيق المقاصد. ولذلك،

(13) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 1، ص83.

وكما ذكرنا من قبل، فإن لكل من الإدراك العقلي والوحي أهميته، وكلاهما يعتمد على الآخر. والاستخدام المتوائم للإدراك العقلي والوحي يفضي إلى تطوير المعارف والتقنيات التي تعين على تعزيز الفلاح الإنساني الحقيقي، وليس إلى تدميره. وتجاهل أيٍّ منهما سوف لن يفضي في النهاية إلا إلى الانحدار. والقرآن الكريم نفسه يحث بقوة على استخدام المنطق والتأمل ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عِمرَان: 190-191]، ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فُصّلَت: 53]

وقد ظهر هذا التركيز على استخدام العقل والتأمل في كتابات معظم العلماء المسلمين عبر التاريخ. فعلى سبيل المثال أكد ابن تيمية (ت 728هـ/ 1328م) بوضوح أن أخذ المسلمين اعتقاداتهم وعباداتهم وقيمهم من القرآن والسنة وإجماع الأمة "ليس مخالفاً للعقل الصريح، فإن ما خالف العقل الصريح فهو باطل"[14]. ويضيف ابن تيمية أن الناس قد لا يفهمون نصوص القرآن والسنة

(14) "فيأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله، وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وليس ذلك مخالفاً للعقل الصريح، فإن ما خالف العقل الصريح فهو باطل، (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 11، ص490).

لما فيهما من ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس، أو يفهمون منها معنى باطلاً، ولذلك فالآفة إذاً منهم لا من الكتاب والسنة[15].

أما الشيخ مصطفى الزرقا، وهو أحد علماء الدين البارزين الموقرين في القرن العشرين ومن الحائزين على جائزة الملك فيصل، فقد ذكر صراحة أن "من المقرر الثابت عند علماء الإسلام أنه لا يوجد في عقيدته وأحكامه ما يصادم العقل"[16].

التركيز على المقاصد عند تفسير النصوص

يتضح مما تقدم أن العقيدة والعقل يعتمد كلاهما على الآخر وينبغي استخدامهما على نحو يجعل كلاً منهما يدعم الآخر ويسهم في تحقيق المقاصد. وفي غياب الدور النشيط للعقل قد لا تتسنى ممارسة الاجتهاد والتقييم الرشيد لمختلف تفاسير القرآن والسنة، والأحكام الفقهية، من حيث أثرها على تحقيق المقاصد. وكل تفسير أو حكم لا يتلاءم مع المقاصد وقد يؤدي إلى نتائج تضر بالفلاح الإنساني، يحتاج إلى إعادة نظر متأنية لتعديله أو إلغائه تماماً. وقد أشار إلى هذا عدد من علماء الشريعة البارزين. فقد قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت 478هـ/ 1085م) "... وأن من يتفطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي ليس

(15) "ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس، أو يفهمون منها معنى باطلاً، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة"، (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج 11، ص490).

(16) مصطفى الزرقا، العقل والفقه، 1996م، ص14).

على بصيرة في وضع الشريعة"[17]. كما أشار الشيخ محمد الطاهر بن عاشور أيضاً إلى أن "معظم مسائل الفقه لا ترجع إلى خدمة الشريعة ومقصدها، ولكنها تدور حول محور استنباط الأحكام من ألفاظ الشارع. . . "[18]. والنتيجة المؤسفة لهذا هي أن "كثيراً من العلوم الدينية، ومنها أصول الفقه، فقدت الروح العالية التي كانت تتمتع بها في عهودها الأولى، وأن استعادة تلك الروح هي اليوم من أعظم الضرورات لتحقيق نهضة علمية دينية"[19].

والتركيز على المقاصد بدلاً عن المعنى الحرفي المجرد للنصوص سيساعد ليس فقط في الحفاظ على الرونق الحقيقي للتعاليم الإسلامية، وإنما في الحد من الاختلاف في الرأي والتعصب وعدم التسامح والتركيز المخل على المظاهر. وعلى أية حال، فإن مثل هذا الدور التكاملي التواؤمي بين العقل والوحي قد لا يتسنى دون وجود نظام تعليمي في الدول الإسلامية يجمع بين تدريس العلوم الحديثة إلى جانب العلوم الدينية، وتدريب

---

(17) إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني، الغياثي (غياث الأمم في التياث الظلم) تحقيق عبد العظيم الديب، 1400هـ، ج 1، ص295.

(18) الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد طاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط 2، 2001م، ص165 - 166.

(19) "إن هذا الطرح لهذه القضية الجسيمة ليوقظ في النفس شعوراً قوياً بان كثيراً من العلوم الدينية، ومنها أصول الفقه، فقدت الروح العالية التي كانت تتمتع بها في عهودها الأولى، وإن استعادة تلك الروح هي اليوم من أعظم الضرورات لتحقيق نهضة علمية دينية"
أبي الفضل عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم، التجديد والمجددون في أصول الفقه، القاهرة: المكتبة الإسلامية، ص576 - 577.

الطلاب على التفكير والتحليل وتفسير النصوص بتعقل في ضوء المقاصد، مع الاهتمام بالمحافظة على حراك الإسلام وقدرته على مواجهة تحديات الحياة المعاصرة.

الشكل رقم (4)

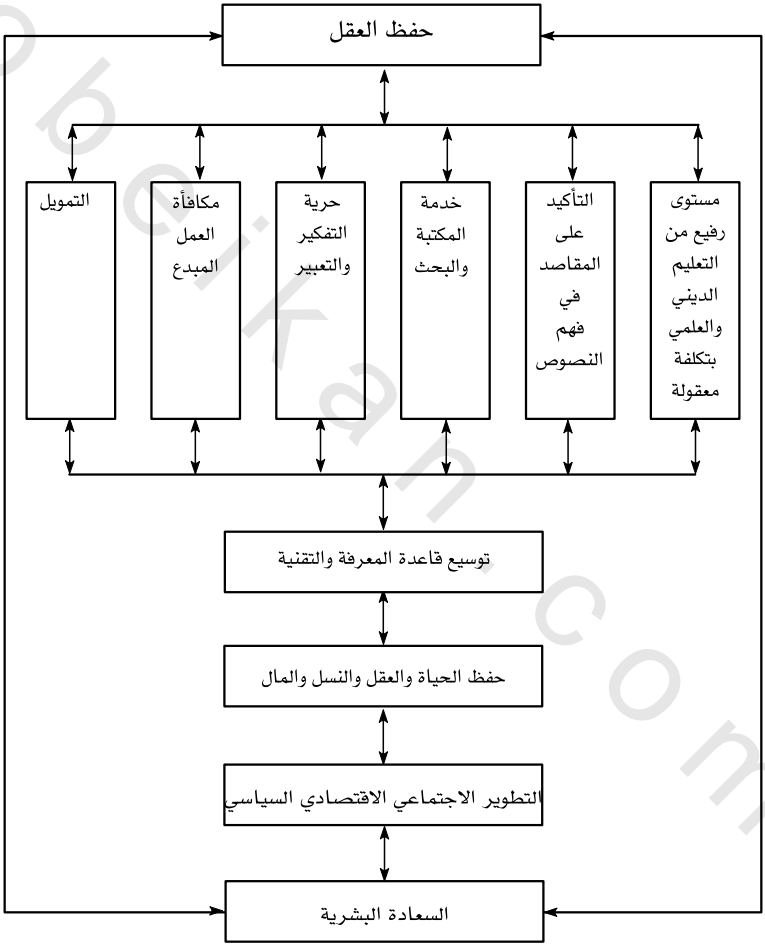

obeikan.com

الحاجة إلى تعليم ديني وعلمي رفيع المستوى

ما من شك في أن المنظور العالمي الذي يولي كثيراً من الاهتمام لإصلاح الجنس البشري والارتقاء به اجتماعياً واقتصادياً، سيهتم كثيراً بالتعليم. ولا غرابة في أن أول الوحي القرآني إلى النبي ﷺ كان قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العَلق: 1-5]. كما أن النبي ﷺ خص التعلم بمكانة رفيعة في المنظور الإسلامي للدنيا، حيث جعل طلب العلم فريضة على كل مسلم (ذكراً كان أم انثى) وجعل فضل العالم على الصوفي مساوياً لفضل القمر على سائر الكواكب[20]. ولذلك فإن الجمع بين التعليم الديني والتعليم الدنيوي فقط هو االذي سيُهيِئ أرضية سليمة للأشخاص لمعرفة قيم مجتمعاتهم، ورفع كفاءاتهم وقدراتهم للتمكن من كسب عيشهم على نحو حلال، واكتساب القدرة على المشاركة الكاملة في تطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق المقاصد. وقد اهتمت الأدبيات الفقهية بتركيز القرآن الكريم والسنة المطهرة على العلم، حيث يقول أبو زهرة، أحد الفقهاء المميزين في القرن العشرين، إن من الضروري "تدريب

(20) الحديث الأول عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما قال، قال رسول الله ﷺ: "طلب العلم فريضة على كل مسلم" (ابن ماجة، مج 1، ص81، رقم 244، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم).
والحديث الثاني عن أبي الدرداء، رضي الله تعالى عنه قال، قال رسول الله ﷺ: "إن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب" (نفس المرجع، حديث رقم 223).

الشخص ليكون مصدر منفعة وليس مصدر ضرر لمجتمعه"[21].

متطلبات أخرى

ومهما يكن، ينبغي أن يمتاز التعليم والبحث بمستوى رفيع إذا كنا ننتظر منهما خدمة الأغراض المتصلة بتسريع عملية التطور الأخلاقي والمادي والتكنولوجي للمجتمعات الإسلامية. وستبقى تلك الأغراض مجرد حلم إذا لم تتم تهيئة مرافق البحث والمكتبات، وإذا غابت حرية الفكر والتعبير، وانعدمت المكافأة المجزية على العمل المبدع، وبُني التوظيف والترقي على العلاقات والتملق عوضاً عن الجدارة والمشاركة في المجتمع. وقد تشكل الحاجة إلى الموارد المالية حائلاً دون تشجيع التعليم الفائق الجودة. ومهما يكن، فإذا اعتبرنا التعليم والبحث والتقدم التكنولوجي متطلبات مهمة للتنمية، يصبح من اللازم الحد من الفساد وتعبئة الموارد من كل وجهة متاحة (الشكل رقم 4).

إثراء النسل (الشكل رقم 5)

التنمية الأخلاقية

ما من حضارة تستطيع البقاء إذا كانت أجيالها القادمة أقل مستوى من أجيالها الماضية، من الناحية الروحية والمادية والعقلية، ومن ثم غير قادرة على الاستجابة بنجاح للتحديات

(21) أبو زهرة، أصول الفقه، 1957م، ص350.

الشكل رقم (5)

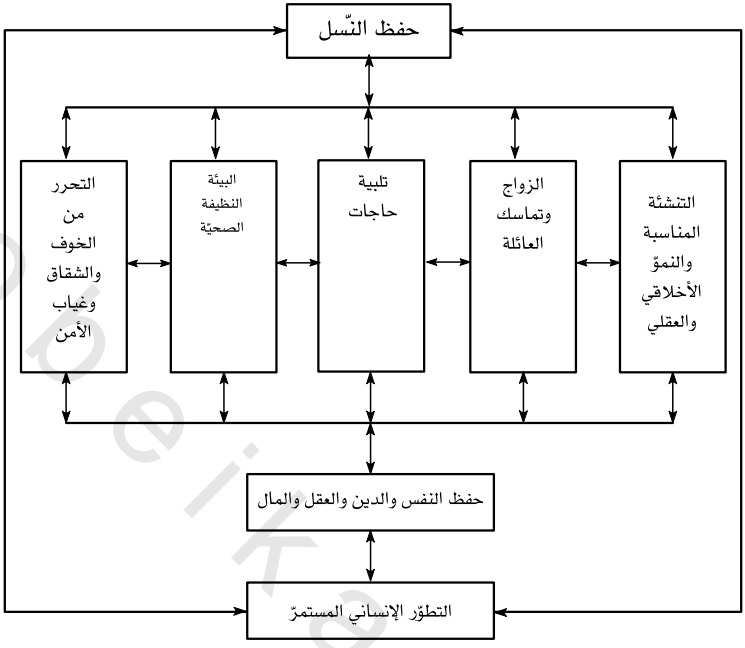

التي تواجهها. ولذلك ينبغي أن يكون هنالك تحسن مستمر في مستوى الأجيال المتلاحقة، الأمر الذي يعتمد على عدة عوامل. ومن بين تلك العوامل نوع التنشئة التي ينالها الأطفال. فمن أجل جعل الأطفال مسلمين فاضلين ينبغي أن نغرس فيهم كل سمات الخلق الحسن التي ينشدها الإسلام في أتباعه. لذا ينبغي أن يتعلم الأطفال منذ طفولتهم الباكرة الأمانة، والصدق، والإخلاص، والصبر، والانضباط، والجد في العمل، والتدبير، والأدب، واحترام الوالدين والمعلمين، والحرص على أداء الالتزامات نحو الآخرين خاصة التابعين والفقراء والمحرومين، والقدرة على التعامل السلمي مع الغير.

التنشئة الصحيحة وسلامة الأسرة

تشكل الأسرة المدرسة الأولى للتنشئة الأخلاقية للأطفال، وإذا عجزت الأسرة عن تزويد الأطفال بسمات حسن الخلق التي يريدها الإسلام في أتباعه، يصعب التغلب على ما ينشأ عن ذلك من مصاعب في المستقبل.

وعلى أية حال، فإن الأسرة لن تتمكن من الاضطلاع بهذه المسؤولية الضخمة بصورة مُرضية إذا كان الوالدان لا يتمتعان بالصفات التي تعكس روح التعاليم الإسلامية. ففي هذه الحال سوف لن يستطيع الوالدان تقديم مثال يحتذى لأولادهما أو شملهم بما يحتاجون إليه من حسن رعاية وتنشئة ليصبحوا أناساً فاضلين ومنتجين. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هنالك مناخ من الحب والعاطفة والهدوء في الأسرة كما أمر بذلك القرآن الكريم ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الرُّوم: 21]. ومثل هذا المناخ سيتوفر فقط إذا التزم كل من الوالدين بأداء التزاماته نحو الآخر بإخلاص وود. وليس ثمة وضع أسوأ للأطفال من النزاع المستمر بين الوالدين. فالخلاف بين الوالدين من شأنه أن يؤدي أخيراً إلى الطلاق الذي يكون له أثر خطير على التطور الأخلاقي والعقلي والنفسي للأطفال[22]. وفي هذا الصدد، وبالرغم من أن الإسلام قد أحل الطلاق، قال

(22) بينت الدراسات التطبيقية أن الشباب الذين ينشؤون في أسر شديدة =

الرسول ﷺ: "إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق"[23]، كما قال ﷺ: "تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش"[24]. ولذلك فإن من الضروري لفلاح الأطفال تجنب الخلاف والطلاق بقدر الإمكان، وإذا كان لابد من الطلاق، فينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية الأطفال من آثاره الضارة.

التنمية الفكرية

وإضافة إلى سلامة الأسرة والتنشئة الأخلاقية السليمة للأطفال هناك عامل آخر يُعد ضرورياً لإثراء النسل وهو تمكينهم من التعليم السليم لتزويدهم بالكفاءات التي تكسبهم القدرة على الاهتمام بشؤونهم والمشاركة بفاعلية في التنمية الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتقنية لمجتمعاتهم. ومن ثم فلا غنى عن وجود المدارس والكليات والجامعات الجيدة. ولعل هذا هو المضمار الذي أبدى فيه المسلمون أداءً سيئاً خلال القرون القليلة الماضية، عقب نجاحهم المشهود في ذلك المجال خلال عدة قرون مضت. ولذلك، فإذا لم ينل التعليم موقع

= الالتزام الديني قلما يتورطون في أعمال إجرامية، (كإدمان المخدرات أو الكحول أو ممارسة الجنس قبل الزواج)، انظر:
Iannaccon, 1998, p. 1476; Bachmann, et al, 2002; Wallace and Williams, 1997; Gruber, 2005; and Fukuyama, 1997.

(23) عن ابن عمر رضي الله عنهما، تفسير القرطبي، ج 18، ص149، تفسير الاية رقم 1 في سورة الطلاق.

(24) عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه، نفس المرجع السابق.

الأولوية الذي يستحقه، والموارد التي يحتاج إليها، فسوف لن تتمكن الدول الإسلامية من تسريع عملية التنمية والوقوف بنجاح أمام ما تواجهه من تحديات. والرسالة الواضحة التي ينبغي أن تكتب على الجدران هي (التعليم، والتعليم، والتعليم). كما أن التعليم قد لا ينتشر كما هو مطلوب ما لم يقدم مجاناً، وإذا لم يتسن ذلك، فبكلفة مقدور عليها. وبدون ذلك يستطيع الأغنياء فقط تحمل كلفة التعليم الجيد لأبنائهم. وسيؤدي ذلك إلى تعميق الوضع الراهن المتسم بعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، ومن ثم تزداد التوترات ويتفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي. واللجوء إلى حجة قلة الموارد يعتبر احتماءً بحجة واهية، لأن الدور التنموي المهم للتعليم يستوجب منحه الأولوية القصوى حتى إذا تطلب ذلك تحويل الموارد إليه من قطاعات أخرى.

إشباع الحاجات والبيئة الصحية

هنالك عاملان آخران لا غنى عنهما لإثراء النسل، أحدهما هو إشباع جميع حاجاتهم، بما فيها الرعاية الصحية ليكونوا أصحاء بدنياً وعقلياً وقادرين على أداء دورهم في المجتمع بفاعلية. وقد قال الرسول ﷺ: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف"[25]. فإذا لم يحصل الأطفال على التغذية السليمة، والبيئة النظيفة الصحية، والرعاية الصحية الجيدة، فسوف لن يتمتعوا في شبابهم بالقوة والصحة، ومن ثم

(25) ابن ماجة، ج 1، ص31: 79.

القدرة على المشاركة بثراء في مجتمعاتهم، حتى إذا كانت أخلاقهم مستقيمة وكانوا على قدر جيد من التعليم.

التحرر من الخوف والصراعات وغياب الأمن وعبء خدمة الدَّين

والعامل الآخر الضروري لإثراء النسل هو التحرر من الخوف والصراعات وعدم الأمن، وكذلك من عبء خدمة الديون الناشئة عن اقتراض الأجيال الحالية لأغراض الاستهلاك. ويمكن الحد من الخوف والصراعات وعدم الأمن بانتهاج سياسات التسامح والتعايش السلمي. كما أن من الضروري أيضاً تخصيص موارد كافية لتهيئة المجال للتفاهم الأفضل بين الأشخاص واستئصال جميع المهيجات الباعثة على التوتر. أما الحد من عبء خدمة الديون فيمكن تحقيقه عبر إجراءين: الأول هو تغيير النمط الحياتي للأجيال الحالية بهدف الحد من نزعة العيش خارج حدود الإمكانات. وسوف لن يقتصر الأثر الناتج عن ذلك على خفض ديون القطاع الخاص فقط، وإنما سيساعد أيضاً على زيادة الادخار وتوسيع فرص العمل المتاحة للشباب. والإجراء الثاني هو تحقيق قدر أكبر من الانضباط في الموازنة الحكومية للحد من عجزها الذي يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الديون. وسيساعد هذا أيضاً على توفير الموارد المطلوبة لضمان التقدم في تحقيق المقاصد.

تنمية وتوسيع المال (الشكل رقم 6)

لقد احتل المال المرتبة الأخيرة في قائمة المقاصد لدى الغزالي والشاطبي معاً، غير أن هذا لا يعني بالضرورة أنه الأقل أهمية. فلعل المال يتمتع بنفس القدر من الأهمية التي تحظى بها المقاصد الأربعة الأساسية الأخرى، لأن في غياب المال قد لا تتمكن المقاصد الأربعة الأخرى من اكتساب ذلك القدر من القوة الذي ينبغي توفره فيها لضمان تحقق الفلاح العام. وما من شك في أن الزهد في الحياة ونكران الذات أمر مرفوض في القرآن والسنة معاً. وفي ذلك يقول القرآن الكريم: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحَديد: 27]. ولعل هذا ما جعل النبي صلى الله عليه يقول: "أنه لا بأس بالغنى لمن اتقى"[26]. كما قال ﷺ: "من قُتِل دون ماله فهو شهيد"[27]. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل فخر الدين الرازي، الفقيه البارز ومفسر القرآن، (المتوفى في عام 606هـ/ 1209م)، يضع (المال) بعد (النفس) مباشرة في ترتيبه للمقاصد الخمسة[28].

والمال، على أية حال، أمانة من عند الله سبحانه وتعالى وينبغي تنميته واستخدامه بأمانة ووازع من الضمير لاستئصال الفقر، وإشباع حاجات الكل، وجعل الحياة مريحة لكل فرد بقدر

(26) البخاري، الأدب المفرد، ص113: 301، باب طب النفس.
(27) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب من قُتِل دون ماله فهو شهيد، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان.
(28) الرازي، المحصول، 1997م، ج 5، ص160.

الشكل رقم (6)

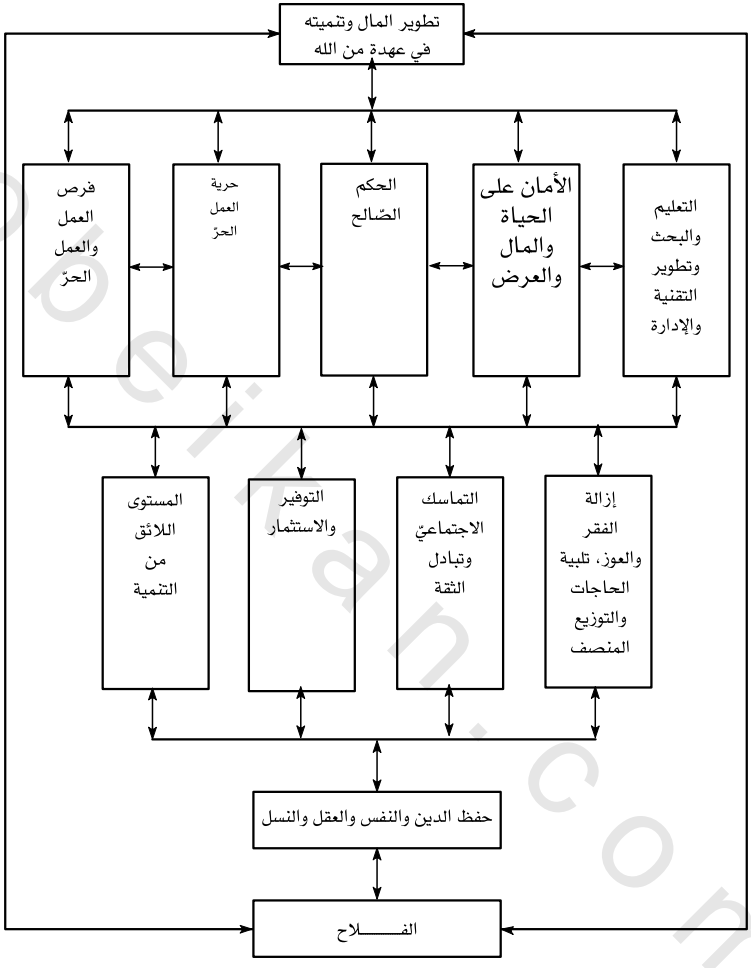

obeikan.com

المستطاع، ودعم التوزيع العادل للدخل والثروة. وينبغي أن يهدف امتلاك المال واستخدامه إلى تحقيق المقاصد بدرجة أساسية. وهذا هو المجال الذي يضطلع فيه الدين بدور محوري من خلال قيمه ونظامه التحفيزي. وبدون القيم التي يوفرها الدين يصبح المال في حد ذاته غاية، ومن ثم يفضي إلى انعدام الضمير، وتفاقم عدم العدالة، وحدوث الاختلالات والتجاوزات، مما يحد في النهاية من مستوى الفلاح لمعظم الأفراد في الأجيال الحالية والمقبلة. ومن أجل ذلك فقد قال النبي، ﷺ: "تعس عبد الدينار وتعس عبد الدرهم وتعس عبد القطيفة الذي إذا أُعطِي رضي وإن لم يعط لم يرض"[29]. ولذلك فإن الدين والمال معاً يحظيان بأهمية فائقة لتحقيق الفلاح الإنساني، ولا يمكن الاستغناء عن أي منهما. ففي حين يوفر المال الموارد اللازمة لتمكين الأفراد من أداء التزاماتهم لله عز وجل، والتزاماتهم نحو أنفسهم، ونحو غيرهم من الناس، ونحو البيئة، فإن الدين هو الذي يضبط ويعطي المعنى لاكتساب المال وإنفاقه، ومن ثم قدرته على خدمة أغراضه بفاعلية[30] .

وتُعد تنمية المال ضرورية أيضاً لتحقيق الأهداف الإسلامية

(29) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير.

(30) لهذا السبب قال النبي ﷺ: "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع: عن علمه ماذا عمل به، وعن عمره فيم أفناه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم انفقه، وعن جسده فيم أبلاه" (رواه أبو يوسف، في كتاب الخراج، ص4).

المهمة المتمثلة في الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة. ولذلك فإن من الخطأ الاعتماد بدرجة أساسية على سبل إعادة التوزيع المتمثلة في الزكاة والصدقات والأوقاف. فبالرغم من أن كل هذه السبل لا يمكن الاستغناء عنها، فإن من الضروري أيضاً تكبير الكعكة الوطنية عبر التنمية الاقتصادية. ذلك لأن إلقاء الأعباء الضخمة على كواهل الأثرياء من خلال الفئات الضريبية الباهظة سيواجه بمعارضة منهم، وقد بين القرآن الكريم ذلك على نحو واقعي ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ وَيُخْرِجْ أَضْغَـٰنَكُمْ﴾ [محمَّد: 37][31]. ولعل كروسلاند "Crosland" كان محقاً حين أشار، على ضوء التجربة الإشتراكية، إلى أن "أي تحويل معتبر للثروة لا يشمل فقط انخفاضاً نسبياً، بل انخفاضاً مطلقاً أيضاً في الدخول الحقيقية للنصف الموسر من السكان. . . وهذا سيحبطونه"[32]. وتجربة الدول الإسلامية قد لا تختلف كثيراً عن هذا الوضع إذا أفرطت في الاعتماد على سبل العدالة التوزيعية، حتى إذا تم إحداث التحول الأخلاقي. ومن ثم ليس في استطاعة المسلمين تجاهل دور التنمية الاقتصادية في تخفيف الفقر وعدم المساواة. وهذا يتطلب دعم الموارد البشرية عن طريق التحول الثقافي لصالح التعليم، والتقدم التقني، والعمل الجاد المخلص، والالتزام، والكفاءة، والبحث، والانضباط، وعمل الفريق،

---

(31) تقول الآية الكريمة: ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ وَيُخْرِجْ أَضْغَـٰنَكُمْ﴾ [محمَّد: 37].

(32) انظر: Crosland, 1974.

والتدبير، وعدد من سمات الشخصية الفردية والاجتماعية الأخرى التي أشار إليها الإسلام وما زال يشوبها الضعف في المجتمعات الإسلامية، ولم تحظ حتى بالاهتمام المطلوب في المدارس ومناهجها وخطب المساجد. وإلى جانب تنمية الموارد البشرية من الضروري أيضاً إعادة توجيه السياسات النقدية والمالية والتجارية في ضوء التعاليم الإسلامية لضمان تسريع عملية التنمية. وينبغي ألا يكون هنالك توجس من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تمكنت من تحقيق معدلات تنمية عالية بأساليب لا تخالف الشريعة.

ولإضفاء مزيد من العدالة على العملية التنموية، من الضروري أيضاً دعم الأعمال الصغرى (Micro-enterprises) لتوسيع فرص العمالة وفرص التوظف الذاتي للفقراء .وقد لا يتسنى ذلك دون دعم التدريب المهني والتمويل الأصغر، وتوفير الاحتياجات العاجلة في مجال مرافق البنية التحتية والتسويق في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن. وتدل التجارب على أن التمويل الأصغر المبني على الفائدة المصرفية لم يؤد إلى تحسن في حياة الطبقات الأشد فقراً كما هو مطلوب. ذلك لأن معدلات الفائدة الفعلية تصل في ظله إلى نحو 30% أو 45%. وقد سبب هذا معاناة شديدة للمقترضين، وزج بهم في دائرة من الدين لا نهاية لها[33]. ويُعد امتلاك رأس المال أحد المتطلبات المهمة لتكوين الثروة، ولذا قد لا يستطيع الفقراء

(33) انظر: Ahmad, 2007, pp. xvii - xix and 32.

الخروج من فقرهم، حتى إذا امتلكوا الكفاءات اللازمة، ما لم يحصلوا على رأس المال. ومن ثم يصبح من اللازم إتاحة التمويل الأصغر لمن يعانون الفقر الشديد وفق أسس إنسانية خالية من الفائدة المصرفية. وهذا يتطلب التكامل بين التمويل الأصغر ومؤسستي الزكاة والوقف[34]. أما فيما يخص القادرين، فيمكن ترويج صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة في الأرباح والخسائر، والصيغ المبنية على البيوع والإجارة.

(34) انظر تقرير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (2007م).

obeikan.com

الخلاصة

وهكذا يتضح لنا أن الإسلام قد بين جميع مكونات الفلاح الإنساني، بما فيها النفس البشرية، والدين، والعقل، والنسل، والمال، بالإضافة المكونات التابعة، ولم يكتف بالمال فقط. وجميع هذه المكونات يعتمد بعضها على بعض ويدعم بعضها بعضاً. وبإحراز التقدم في ضمان إثراء كل هذه المكونات، يصبح من الممكن لنجمة الإسلام خماسية الأبعاد أن تسطع بألقها الكامل وتعين على تحقيق الفلاح البشري (الشكل رقم 7). وعندئذٍ فقط يغدو بإمكان العالم الإسلامي أن يصبح انعكاساً لما يقوله القرآن الكريم عن النبي ﷺ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبيَاء: 107].

الشكل رقم 7
الفلاح الإنساني في ضوء مقاصد الشريعة

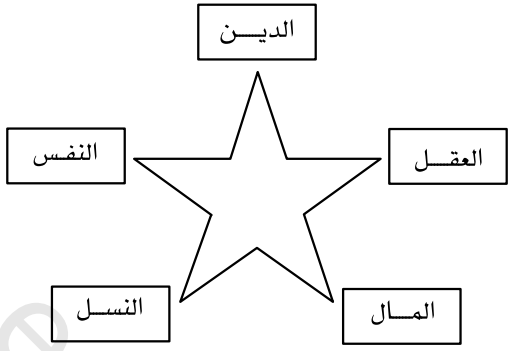

والتركيز على التنمية الاقتصادية فقط مع تجاهل المتطلبات الأخرى لتحقيق الرؤية الإسلامية قد يمكِّن العالم الإسلامي من تحقيق معدل نمو أعلى في المدى القصير، غير أن استدامة ذلك النمو في المدى الطويل قد لا تصبح ممكنة بسبب زيادة عدم المساواة، والتفكك الأسري، وجنوح الأحداث، والجريمة، والاضطرابات الاجتماعية. وهذا الانحدار قد ينتقل تدريجياً إلى كل قطاعات السياسة والمجتمع والاقتصاد عبر آلية "عموم السببية" (Circular Causation) التي تحث عنها ابن خلدون في مقدمته[1]، ويؤدي في آخر المطاف إلى مزيد من تدهور الحضارة الإسلامية من المستوى المنخفض الذي بلغته حالياً نتيجة لقرون من الانحدار.

(1) لمزيد من التحليل لنموذج عموم السببية لابن خلدون انظر: Chapra, 2000, pp. 145 - 159.